مجتمع

## اليونان: إنقاذ 32 مهاجراً قبالة جزيرة ليسبوس

أعلن خفر السواحل اليوناني، أمس الأربعاء، القيام بعملية بحث وإنقاذ شرق بحر إيجه بعد غرق زورق يقل مهاجرين قبالة جزيرة ليسبوس اليونانية. وأشار بيان خفر السواحل إلى إنقاذ 32 شخصاً (15 رجلاً و14 امرأة وثلاثة أطفال) من البحر، بينما فقدت امرأتان. وتم العثور على المهاجرين خلال دورية روتينية. وشارك زورقا دورية يونانيان وسفينة من وكالة الحدود الأوروبية فرونتكس وطائرتان مروحيتان في عملية البحث والإنقاذ. ولا تزال اليونان واحدة من أكثر الطرق شيوعاً التي يسلكها المهاجرون في طريقهم إلى الاتحاد الأوروبي. (أسوشييتد برس)

## أستراليا: حرائق الغابات تهدد جزيرة فريزر

تكافح طواقم الإطفاء الأسترالية حرائق غابات ضخمة مستعرة منذ ستة أسابيع في جزيرة فريزر، أكبر جزيرة رملية في العالم، مما أجبر السياح على الفرار من الجزيرة الواقعة قبالة الساحل الشمالي الشرقي. وأتت الحرائق على أكثر من 187800 فدان، وهو ما يقرب من نصف مساحة الجزيرة. وجزيرة فريزر مدرجة على قائمة التراث العالمي لغاباتها المدارية المطيرة وكثبانها الرملية. وقالت خدمات الطوارئ في بيان إنه يتعين على الزائرين والموظفين في أحد أكبر المنتجعات بالجزيرة أن يكونوا مستعدين للمغادرة في أي وقت. (رويترز)

# اليوم الدولي لذوي الإعاقة

قبل عام، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن أكثر من مليار شخص، أو نحو 15 في المائة من عدد سكان العالم الذي يقدر بـ 7 مليارات نسمة ، يعيشون مع شكل من أشكال الإعاقة. وتوجد نسبة 80 في المائة من هؤلاء في البلدان النامية. كما أشارت إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة أكثر عرضة للعنف بأربعة أضعاف بالمقارنة مع الأطفال غير المعوقين. أما البالغون ممن يعانون من الإعاقة بصورة أو بأخرى، فهم أكثر عرضة للعنف بمرة ونصف المرة بالمقارنة مع غير المعوقين. ولا تهتم الدول النامية بشكل عام بتأمين حقوق هؤلاء من خدمات وتسهيلات تساعدهم على العيش والتنقل من دون حاجة إلى أحد. وساهم تفشّي فيروس كورونا في تعميق التفاوت الموجود بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغير المعوقين، علماً أن الفئة الأولى تعد من أكثر الفئات التي تعاني من الإقصاء في مجتمعنا، فضلاً عن أن أفرادها يعدون الأكثر تضرراً من هذه الأزمة الصحية لناحية عدد الوفيات، بحسب الأمم المتحدة.

ويعدّ الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة شرطاً أساسياً لدعم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وإحلال السلام والأمن. كما أنه من الأمور الأساسية لتحقيق هدف جدول أعمال التنمية المستدامة 2030. وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس قد أكد عند تدشينه استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في يونيو/ حزيران عام 2019، على ضرورة أن تكون الأمم المتحدة القدوة التي يُحتذى بها، وعلى أهمية تحسين معايير المنظمة وأدائها في ما يتصل بإدماج منظور الإعاقة في كل ركائز العمل، بدءاً بالمقر الرئيسي وانتهاء بالميدان.

**(العربي الجديد)**

(مد مانيك/ Getty)

# معلّمون إيرانيون على فراش الموت

طهران ـ **العربي الجديد**

كما كان المرّضون والأطباء في الصفوف الأمامية لمكافحة تفشّي فيروس كورونا في إيران، برز دور بعض المعلمين الذين أصرّوا على الاستمرار في عملهم من داخل المستشفى، حيث كانوا يرقدون بسبب إصابتهم بكورونا. وتشهد البلاد منذ أكثر من شهرين، موجة ثالثة لتفشي كورونا هي الأقسى والأشد من الموجتين السابقتين، وتسجّل يومياً أكثر من 400 وفاة و14 ألف إصابة.

أبرز القصص الإنسانية التي سجّلها القطاع التربوي هي لمعلّمة إيرانية تدعى مريم أربابي، كانت ترقد على الفراش في المستشفى بسبب الإصابة بفيروس كورونا، وهي تُواصل التدريس عبر هاتفها النقال من خلال برنامج «شاد» (شبكة تعليمية للتلاميذ)، التي خصصتها وزارة التعليم والتربية الإيرانية للتعليم عن بعد.

وأظهرت الصورة حجم التضحية الكبيرة التي قدمتها أربابي المقيمة في مدينة غرمه في محافظة خراسان الشمالية، شرقي إيران، كونها واظبت على التعليم رغم وضعها الصحي الحرج، ما اضطرها إلى التنفس من خلال جهاز اصطناعي.

وعمّت إيران أجواء من الحزن بعد انتشار نبأ وفاة أربابي يوم 12 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. ووصفت وكالات الأنباء وناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي، الصورة التي تظهرها في المستشفى وهي تعلّم تلميذاتها، بـ«الصورة الأجمل التي تختصر معاني الإنسانية، فقد قدمت حياتها من أجل التعليم، وقد زاولت المهنة 22 عاماً».

وتداول كثيرون الصورة على مواقع التواصل الاجتماعي في إيران. وكتبت الناشطة والإعلامية نسرين حسني، وهي من محافظة خراسان الشمالية، ناعية المعلمة الراحلة عبر «تويتر»: «عزيزتي مريم، تلك المعلمة المضحية صاحبة الضمير الإنساني النبيل، قد رحلت من بيننا. لن يسد أحد مكانها. لا يسد أي إنسان مكان إنسان آخر. هي لم تبق بيننا، والمصيبة هي في فقدان أحبتنا وأعزتنا. ليتنا نعلم قيمة من نفقدهم».

كما نعى المعلّم الإيراني علي قلي زادة، من مدينة بجنورد مركز محافظة خراسان الشمالية، مريم، قائلاً في تغريدة على «تويتر»، إنّ «أجمل صورة في زمن كورونا والتي رافقها حزن كبير، هي تلك الصورة التي تظهر صعود روح المعلمة المضحية مريم أربابي إلى السماء من على فراش المستشفى».

ومثل مريم، كانت المعلمة الكردية شيدا أميني، التي فارقت الحياة يوم الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بعد 18 عاماً من التدريس في مدارس مدينة مهاباد، غربي إيران. وعمّ حزن عميق على مواقع التواصل الإيرانية إثر انتشار رسالة صوتية لها، ودّعت فيها تلميذاتها من المستشفى قبل ساعات من وفاتها، وبعد دروس ألقتها لهن عبر تطبيق «شاد». وفي الرسالة الصوتية التي انتشرت على مواقع التواصل، سلمت أميني على تلميذاتها فرداً فرداً بصوت خافت، وكانت تتنفس بصعوبة. شكرتهن على اهتمامهن بصحتها وإرسالهن رسائل إليها عبر الهاتف للسؤال عن وضعها الصحي وهي ترقد في المستشفى.

حسين أسدي، وهو معلّم إيراني آخر، كانت له مساهمة إنسانية أخرى في ظل تفشي الوباء والأزمة الاقتصادية التي حرمت الكثير من الأسر الإيرانية من توفير أجهزة تابلت أو هواتف ذكية لأولادها لمواصلة التعلّم عبرها عن بعد. ولحسن الحظ، فإن المحسنين لم ينسوا هذه الأسر، وحاولوا قدر المستطاع توفير هذه الأجهزة للفقراء. وكان المعلم أسدي أحد هؤلاء، وقد استعان بما ورثه عن والده؟ وقال أسدي خلال اتصال هاتفي تلقاه من وزير التعليم والتربية الإيراني، محسن حاجي ميرزائي: «ورثت من والدي ملياراً و245 مليون تومان (52 ألف دولار)، وكنت قد خططت لشراء سيارة. لكن خلال حديث مع مديرة إحدى المدارس، علمتُ أن إحدى التلميذات أصيبت باكتئاب». أضاف، وهو من محافظة خوزستان، جنوب شرقي إيران، وقد حصل على لقب المعلم المثالي قبل سنوات، أنه «خلال محادثتي الهاتفية مع التلميذة، علمت أن سبب اكتئابها وتراجعها في الدراسة هو عدم امتلاكها جهازاً ذكياً. لذلك، دعوتها إلى المدرسة وأهديتها جهاز تابلت».

تابع أسدي، بحسب ما أوردت وكالة «إرنا» الإيرانية: «بعد حصولها على الجهاز، عبّرت عن شعورها العميق بالسعادة. لذلك، نسيت السيارة التي كنت أريد أن أشتريها. وقررت حينها أن أشتري بكل المال الذي ورثته عن أبي أجهزة تابلت للتلاميذ الفقراء».

### إغلاق شامل

بدأت الحكومة الإيرانية، في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني، تنفيذ خطة لفرض الإغلاق الشامل لمدة أسبوعين، للحدّ من انتشار فيروس كورونا المتسارع في البلاد. وبموجب الخطة، يتم فرض إغلاق كامل في 160 مدينة، من بينها العاصمة طهران. وتصنّف هذه المدن على أنها «حمراء»، بالإضافة إلى إجراءات أخرى.

**الغلاف**

منذ اندلاع الحرب بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وإقليم تيغراي، يتوالى تدفق اللاجئين من الإقليم إلى السودان الجار، وسط ظروف إنسانية صعبة، لا يغيب عنها الوضع الاقتصادي الصعب في السودان

# لاجئو تيغراي
# السودان المنهك يرحب بالفارين من إثيوبيا

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بدأت حرب في إثيوبيا، يخوضها الجيش والقوات الفيدرالية، ضدّ تنظيمات مسلّحة تابعة لما يعرف بـ«الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في إثيوبيا» التي يقودها ديرصيون جبر ميكائيل.

ويجاور إقليم تيغراي الإثيوبي، وهو ميدان المعركة، اثنتين من الولايات السودانية، هما القضارف وكسلا، شرقي البلاد، فلم يجد الفارون من جحيم الحرب سوى الولايتين الحدوديتين ملجأ، إذ بدأت موجات تدفق الفارين من الحرب منذ بدايتها، حتى وصل العدد يوم الجمعة الماضي إلى أكثر من 43 ألف لاجئ، 45 في المائة من بينهم من الأطفال والنساء، طبقاً لما أعلنته السلطات السودانية، التي تتوقع وصول العدد خلال الأيام المقبلة إلى 200 ألف لاجئ.

ولم يجد السودان، بالرغم من أزماته الاقتصادية والمعيشية الخانقة، بالإضافة إلى آثار السيول والفيضانات التي ضربت البلاد، بُدّاً من استقبال اللاجئين وفتح الحدود أمامهم، فجهز لهم عدداً من المخيمات الخاصة في كلّ من حمدايت بولاية كسلا، وأم راكوبة بولاية القضارف، لكنّ تلك المخيمات تفتقد لأبسط مقومات الحياة، إذ يواجه اللاجئون الذين وصلوا إليها نقصاً كبيراً في معدات الإيواء والغذاء، كما تفتقر المخيمات إلى الخدمات الصحية وخدمات مياه الشرب النقية ودورات المياه، ما ينذر بكارثة صحية كبيرة إذا لم يجرِ تدارك الأمر سريعاً، خصوصاً مع التوقعات بتدفق مزيد من اللاجئين الإثيوبيين.

وبسبب الإمكانات الضعيفة، خصوصاً في ظلّ الأزمة الوبائية العالمية، لم تجد الحكومة السودانية ما تقدمه من مساعدات للاجئين، بل وجهت نداءات متكررة للمجتمع الدولي ومنظمات الإغاثة لتقديم كلّ ما هو مطلوب لهم. وعلى الرغم من تلك النداءات، تبدو الاستجابة بطيئة جداً لانشغال العالم بمكافحة فيروس كورونا، ولضعف ميزانيات المنظمات الدولية حالياً، كما أنّ هناك أسباباً إدارية تحول دون توفر المساعدات العاجلة، إذ إنّ كارثة الحرب وقعت في نهاية العام، وهي الفترة التي تنتظر فيها المنظمات إقرار موازنات مالية جديدة.

من جهتها، كانت استجابة منظمات المجتمع المدني السودانية ضعيفة جداً، والسبب الأوضح هو ضعف الموارد لديها، بالإضافة إلى بعد المسافة بين الولايتين المستضيفتين والعاصمة الخرطوم التي تتركز فيها المنظمات، كما أهمية التدخل الدولي الإنساني في هذه المرحلة الحرجة. من جانبه، يوضح الطيب جعفر، الأمين العام لمنظمة التعايش السلمي في ولاية القضارف الحدودية، أنّ بطء التدخل الحكومي والدولي، دفعهم كمنظمات سودانية إلى تسيير عشرات القوافل، لافتاً إلى أنّ منظمته على وجه التحديد سيّرت أكثر من 20 قافلة جمعت كلفتها المالية من المواطنين والتجار والمزارعين وأهل البرّ والإحسان، مؤكداً أنّه لولا تلك القوافل لكانت الكارثة أسوأ حالاً مما هي عليه الآن، ولوقعت وفيات بالجملة من الجوع. يتابع أنّ المنظمة وفّرت مساعدات غذائية تشمل الدقيق والعدس والبصل والزيت والحليب المجفف للأطفال والبسكويت والحلويات، لأكثر من 2300 أسرة، ووزعت عبر أطباء وصيادلة رافقوا قوافلها كميات من الأدوية، وكلّ ذلك في القرية الثامنة ومنطقة حمدايت الحدودية. وتنوي المنظمة في القريب العاجل إرسال 46 مليون قارورة مياه ومزيد من الدقيق. ويقول جعفر لـ«العربي الجديد» إنّ قدرة المنظمات المحلية أضعف بكثير من مواجهة كارثة اللجوء الحالية التي تحتاج بعد أيام قليلة إلى تدخل المنظمات الإنسانية الدولية. ويحذّر من الأوضاع الصحية التي أدت إلى عدد من الوفيات وسط اللاجئين ومن احتمال إصابة الأطفال بأمراض سوء التغذية، لافتاً إلى أنّهم أحصوا 123 من اللاجئين الإثيوبيين مصابين بالتهاب الكبد الوبائي ويخالطون بقية اللاجئين، وليس من المستبعد أن ينقلوا المرض المعدي للسودانيين ولرفاقهم إذا لم يتم عزلهم في مراكز خاصة. كذلك، يشدد على أهمية حفر آبار جوفية بصورة عاجلة، مع الالتزام بنقل اللاجئين إلى المخيمات بوسائل نقل تحترم آدميتهم.

ويطالب باهمية حصر جميع اللاجئين حتى يتسنى للمنظمات تقديم الخدمات إليهم، من جهته، وصل المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، إلى السودان، يوم الجمعة الماضي، وأعلن ارتفاع عدد اللاجئين الإثيوبيين إلى 43 ألفاً. وقال غراندي، في تغريدة عبر حسابه في موقع «تويتر»: «أنا في السودان لزيارة المناطق القريبة من الحدود الإثيوبية، حيث وصل حتى الآن 43 ألف لاجئ من منطقة تيغراي الإثيوبية». وأشاد في تغريدته بالسودان، وقال إنّ الخروج وفرت مرة أخرى الضيافة للمحتاجين، علماً أنّ السودان في حاجة ماسة إلى المساعدة الدولية لدعم جهوده. وفي تصريحات صحافية ميدانية، أضاف غراندي أنّه يزور الولايتين الحدوديتين ليومين من أجل تفقد اللاجئين الإثيوبيين، وأنّ المفوضية ستعمل على تحريك المساعدات والمجتمعات الأخرى حتى يتم تقديم الخدمات للاجئين بصورة جيدة، معرباً عن قلقه من الأوضاع بالإقليم الإثيوبي.

ومن المعروف أنّ السودان اختبر منذ سنوات عديدة ظاهرة اللاجئين من دول الجوار إليه، إما بسبب النزاعات والحروب أو بسبب المجاعات والكوارث المناخية، لا سيما الجفاف، سواء من إثيوبيا وإريتريا بأن الحرب بينهما في عام 2000 أو من تشاد وجنوب السودان، إذ يستضيف السودان أكثر من مليون لاجئ جنوبي هربوا منذ عام 2013 من الحرب الأهلية التي اندلعت في أحدث دولة في العالم. كذلك، فإنّ مخيم أم راكوبة المخصص حالياً للاجئين الإثيوبيين سبقت له استضافة موجات لجوء كبيرة من كلّ من إثيوبيا وإريتريا.

وفي هذا الإطار، يعتبر بشير مساعد، الخبير في شؤون اللجوء، أنّ موجة اللجوء الإثيوبي جاءت هذه المرة فيما السودان أكثر هشاشة في بنية الخدمات، وأقل قدرة على مستوى الجاهزية لاستقبال الأعداد المتوقعة، نتيجة للتدهور الاقتصادي الحاصل، لافتاً إلى أنّ تأخر منظمات العون الإنساني في الاستجابة سيزيد الأمور تعقيداً بالنسبة للاجئين الإثيوبيين، خصوصاً مع تزايد الأعداد في الأيام الماضية. ويقول لـ«العربي الجديد» إنّ هناك أيضاً مخاطر أمنية على المجتمع من تسلل عناصر مسلحة ضمن اللاجئين، خصوصاً في المحاور القريبة من المعارك العسكرية، إذ لا يستبعد دخول مسلحين فارين من تلك المعارك.

من جهته، يحذّر الخبير بمنطقة القرن الأفريقي، عبد المنعم أبو إدريس، من انتشار للسلاح غير الشرعي في مناطق الحدود، خصوصاً في ظل الهشاشة الأمنية في كسلا والقضارف مع بعض النزاعات القبلية فيهما. كذلك، يتوقع انتشار الاتجار بالبشر، خلال الفترة المقبلة، مع تصاعد تجارة المخدرات التي كانت موجودة سلفاً على الحدود السودانية - الإثيوبية.

أما يعقوب محمد يعقوب، المسؤول عن اللاجئين في منطقة حمدايت، فيتوقع استقراراً نسبياً في أوضاع اللاجئين الإثيوبيين في حال تمكّن المنظمات الدولية من نقلهم جميعاً إلى المخيمات المخصصة لهم، ويوضح أنّ معظمهم الآن موزع في مناطق مختلفة ولم يستقروا في المخيمات. ويناشد يعقوب في حديثه إلى «العربي الجديد» المنظمات الإنسانية والإغاثية التحرك فوراً للمساعدة في توفير احتياجات اللاجئين، لا سيما مواد الإيواء والغذاء.

ظروف صعبة في مخيم أم راكوبة (الأشرف الشاذلي/ فرانس برس)

**200,000**
لاجئ، هو الرقم الذي تتوقع السلطات السودانية، أن يصل إليه عدد الفارين من أثيوبيا نحوها في الايام المقبلة

# حبوب الهلوسة تغزو العراق

تزايدت عمليات ضبط المخدرات في العراق، لا سيما حبوب الهلوسة، فيما يؤكد برلمانيون أنّ جهات مسلحة تنشط خارج إطار الدولة، تسمح بإدخالها عبر الحدود

بغداد ـ **سلام الجاف**

الأحد الماضي، تمكنت قوة من جهاز الأمن الوطني في محافظة البصرة، جنوبي العراق، من اعتقال اثنين من مروجي الحبوب المخدرة بعد مطاردة في شوارع المدينة المطلة على مياه الخليج العربي، وفقاً لبيان أصدرته السلطات المحلية قالت فيه إنّه جرى ضبط كميات من مادة الكريستال المخدرة أيضاً، بالإضافة إلى الحبوب التي زاد انتشارها في أنحاء مختلفة من البلاد أخيراً. وجاء الإعلان بعد يوم واحد من إعلان جهاز الشرطة في محافظة كركوك، شمالي البلاد، عن ضبط أكثر من مليون ونصف مليون حبة في المحافظة، كما سبق أن أقرت قيادة الشرطة في محافظة نينوى المجاورة، بتزايد عدد المتاجرين بالحبوب المخدرة.

رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والمهجرين في مجلس النواب (البرلمان) العراقي رعد الدهلكي، يؤكد لـ«العربي الجديد»، أنّ سبب تفشي ظاهرة حبوب الهلوسة والحبوب المخدرة في المجتمع يعود إلى أنّ الحدود العراقية أصبحت مفتوحة على مصراعيها خلال السنوات الأخيرة، ولا ضبط للحدود، ولا محاسبة لأحد، مشيراً إلى غياب متابعة الجهات التي ترتكب مخالفات كبيرة، فيما يخضع للمتابعة الموظف الصغير فقط. يضيف أنّه «عندما تكون الحدود مفتوحة، وتعمل أحزاب وجهات مسلحة من أجل السيطرة عليها، فبالتأكيد سيكون هناك مناخ مناسب للتهريب والجريمة المنظمة عموماً»، معتبراً أنّ ضعف القانون جعل العراق مكاناً أساسياً للحبوب المخدرة والسموم القاتلة. ويؤكد أنّ النسبة الأكبر من الحبوب المخدرة تأتي من إيران، ويطالب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي والجهات المسؤولة بأن يدركوا جيداً أنّ المجتمع العراقي في خطر كبير لا يقل عن خطر تنظيم «داعش»، مبيناً أنّ الحبوب المخدرة تمثل آفة لا بد من القضاء عليها. كذلك، يؤكد وجود جهات تسيطر على المنافذ الحدودية، وتحمل السلاح خارج إطار الدولة، لديها دوائر اقتصادية تستغلها من أجل القيام بعمليات التهريب، موضحاً أنّ بعض العراقيين بدأوا يتعاطون السموم التي تدخلها أحزاب وجهات مسيطرة على اقتصاد البلاد. ويلفت إلى أنّ الحلّ يكمن في حصر السلاح بيد الدولة، ومنع الأجنحة المسلحة التابعة للقوى السياسية من العمل، مطالباً بأن يكون القانون فوق الجميع.

وكانت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق قد كشفت في نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، عن ارتفاع عدد المعتقلين بجرائم الاتجار بالمخدرات بما فيها حبوب الهلوسة، في العام الجاري، إلى 4594 شخصاً. وبحسب بيان المفوضية، فإنّ تجارة وتعاطي المخدرات أصبحت ظاهرة تهدد الأسرة والمجتمع، وهناك أسباب رئيسية شجعت على زيادة معدلاتها، منها اقتصادية واجتماعية ونفسية، بالإضافة إلى ضعف الجانب الأمني. وحول المواد المخدرة الأكثر انتشاراً في العراق، لفت البيان إلى أنّ مادتي الكريستال ميث، والكبتاغون، هما أكثر المواد الصناعية استخداماً في تعاطي المخدرات في العراق، داعياً الحكومة ومؤسساتها الأمنية للبدء بحملة لملاحقة عصابات الجريمة المنظمة والتعامل مع الممرات المائية والبرية التي ما زالت تمثل نقطة عبور لتجار المخدرات، مطالباً بإنشاء مصحات لعلاج الإدمان وتشديد العقوبات على تجار المخدرات والبدء بحملة وطنية للتثقيف بمخاطر المخدرات والوقاية منها.

مسؤول عراقي في وزارة الداخلية أقرّ بدوره بتفشي الظاهرة، عازياً ذلك إلى أنّ الحبوب المخدرة يسهل تهريبها بمختلف البضائع، وقبل مدة عثر على كميات كبيرة منها في شحنة دجاج ومن قبلها في شحنة بطيخ، لكنّ الأخطر هو دخولها براً عبر الحدود بالتهريب، إذ تصل كمية ما يهرب من خلال الحدود إلى أضعاف ما يدخل عبر المنافذ الأخرى، ويجري خداع أفراد الأمن من خلال طرق التهريب. يضيف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ وزارة الداخلية أوفدت ضباطاً وفرقاً أمنية للتدرب على التعامل مع شبكات التهريب والاتجار وطرق تتبعها، لكن يبقى التحدي هو في كيفية منع دخولها إلى العراق من الأساس. ويكشف عن مصادرة ما لا يقل عن 12 مليون حبة مخدرة منذ مطلع العام الحالي، وهو رقم قياسي يمثل نجاحاً في الوقت عينه لقوات الأمن، لكن بالنظر لاستشراء الظاهرة، يبدو الرقم غير مهم مع كلّ الفوضى التي تحدثها عصابات التهريب والترويج.

مستشار وزارة الصحة والبيئة العراقية لشؤون التوعية الصحية الدكتور أحمد جمال، يقول لـ«العربي الجديد»، إنّ حملات التوعية لا تكفي وحدها وهناك ظروف وعوامل تساهم في انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات، لا سيما الحبوب المخدرة، كونها الأرخص. يضيف أنّ غالبية تلك الحبوب تحوي مواد كيميائية خطيرة وتسبب هلوسة وتخيلاً لأشياء لا وجود لها، كما تتسبب في زيادة الروح العدوانية للمتعاطي، ويمكن القول إنّ 70 في المائة من الجرائم في العراق يتورط فيها متعاطون للمخدرات بمختلف أنواعها.

ضبط عصابة مخدرات في البصرة (عصام السوداني/ فرانس برس)

الكبتاغون من أكثر حبوب الهلوسة انتشارا (فرانس برس)

# استغلال المتدربين الجامعيين في فرنسا

بينما توجه جامعات فرنسا طلابها إلى التدريب في مجالات اختصاصهم في الشركات الخاصة، يستغلهم ارباب العمل بمنحهم اجوراً متدنية من دون ان توفر لهم فرصة التدريب هذه اي حقوق

طلاب ينتظرون مساعدة غذائية في مرسيليا (بيكولا توكا/ فرانس برس)

باريس ـ **محمود الحاج**

كعقبة زمالئها، تحضر هيلين عند التاسعة صباحاً إلى مكتبها في شركة إنتاج موسيقية تقع شرق العاصمة الفرنسية باريس، وتغادره، مثلهم، عند الخامسة عصراً. تعمل، مثل الجميع، خمسة أيام في الأسبوع، وتقوم بالمهام اليومية نفسها، تقريباً، التي يقوم بها زميلاها في قسم العلاقات العامة. لكن، في نهاية الشهر، تحصل الشابة (24 عاماً) على أقل من 700 يورو كراتب، فيما يتجاوز راتب كلّ واحد من زميليها في القسم 2000 يورو. يعود هذا الفارق الكبير إلى أنّ هيلين تحمل صفة «متدربة» فيما يستفيد زميلاها، وبقية الموظفين، من عقود عمل تقليدية. تعلّق: على الرغم من غياب الإنصاف، لا يمكنني أن أعتبر نفسي سيئة حظّ. أمضيت شهوراً في البحث عن فرصة للتدريب، قبل أن أقبَل هنا. لديّ زملاء، في دفعتي الدراسية، لم يعثروا على مكان للتدرّب، ولا أدري كيف سيحصلون على شهادة الماجستير من دون ذلك، لأن التدرّب خلال عدّة أشهر من السنة الدراسية أمرٌ إجباري لنيل ماجستير الاتصالات الذي نحضّره».

وتشكل جامعة «ليل» (شمال)، التي درست فيها هيلين قبل الانتقال إلى باريس لأداء تدريبها، جزءاً من مشهد فرنسيّ أوسع تتزايد فيه، عاماً بعد آخر، أعداد الجامعات والمدارس العليا التي تفرض على طلابها (أو تنصحهم) التدريب. ولا يقتصر الأمر على طلاب السنة الأخيرة من الماجستير أو من الإجازة، فحسب، بل يشمل طلاباً حديثي العهد بالجامعة، كما هي حال هيلين التي قامت، خلال خمس سنوات دراسية، بأربع فترات تدريبية.

في حديث إلى «العربي الجديد» تعيد عالمة الاجتماع المختصة بعلم اجتماع العمل، دانييل لينارت، هذه الطفرة إلى سببين: «قمة»، أولاً، رغبة لدى الطلاب في تحويل معرفتهم النظرية، المكتسبة خلال دراستهم، إلى خبرة عملية. بهذا المعنى، يشكّل التدريب مرحلة انتقالية بين عالم الدراسة وعالم العمل. ومن ناحية أخرى، يتيح التدريب لأرباب العمل إمكانية الحصول على يد عاملة رخيصة، بل رخيصة جداً، تقوم بعملها بتفانٍ وفعالية، وتساعدهم في الوصول إلى أهدافهم الاقتصادية». تضيف لينارت أنّه يمكن قراءة الظاهرة كتنٍ متزايد، من قبل النظام التعليمي الفرنسي، لمفهوم التمهّن، الشائع في بلد مثل ألمانيا، الذي يقوم على المزاوجة بين الدراسة النظرية وتطبيقها العملي.

لا أرقام رسمية للمتدربين بين الشباب في فرنسا، لكنّ جهات مدنية ومواقع مختصة بالعمل تقدّر عددهم بأكثر من مليون و600 ألف. وبحسب هذه المصادر نفسها، فإنّ عددهم ازداد منذ عام 2008، إذ كان يُقدّر حينها بنحو 800 ألف. وربما كان هذا النمو المتزايد السبب الذي يدفع السلطات الفرنسية، في السنوات الأخيرة، إلى إصدار العديد من التشريعات لتأطير وضعهم قانونياً، مثل وضع سقف لعدد المتدربين في الشركة الواحدة، أو تحديد التعويض الأدنى لساعة العمل الواحدة التي يقومون بها بـ3 يورو و90 سنتاً. لكنّ هذه التشريعات ما زالت بعيدة عن «الإنصاف» الذي يطالب به المتدربون، بل هي بعيدة عن مطالب البرلمان الأوروبي، الذي دعا، خلال جلسة عقدها في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى تثمين عمل الشباب، ومنهم المتدربون، وإلى منحهم مقابلاً مادياً «عادلاً».

ويرى العديد من الباحثين والمتدربين الفرنسيين أنّ هناك هوّةً واسعة بين النحو الذي تنظر فيه الحكومة إلى واقع المتدربين، وبين واقعهم الفعلي.

يقول أوليان، وهو متخرج حديثاً من معهد الديموغرافيا في جامعة باريس الأولى، ومتدرّب سابق، إنّه ليس من مثال أفضل على هذه الهوّة من القاموس الذي تستخدمه الحكومة للحديث عن المقابل المادي الذي يتلقاه المتدربون: «تتحدث الحكومة عن إكرامية، بدلاً من الحديث عن تعويض أو راتب. ينطوي هذا على قدر كبير من الازدراء. أغلب المتدربين الذين قابلتهم يقومون بعمل هو في الواقع عمل موظّف، أي إنّ الشركات والمؤسسات تستخدمهم بدلاً من أن تدفع راتب وظيفة كاملة وفق عقد عمل. لا يمكن مَن يستفيد منك ويستغلك أن يتكرّم عليك».

واقع الاستغلال هذا، الذي يشير إليه أوليان، حاضرٌ على لسان كثير من الشباب الفرنسيين الذين عرفوا تجربة التدريب، بل يعترف به البرلمان الأوروبي، الذي أدانت غالبية كبرى من أعضائه، خلال الجلسة المذكورة «استغلال عمل الشباب وانتهاك حقوقهم». ولا يتمثل هذا الاستغلال، في فرنسا، بـ«التكرّم» على المتدربين بمبالغ زهيدة لا تُقارن بمجهودهم، فحسب، بل يمتد إلى إعفاء القانون الفرنسي أرباب العمل من دفع أي مقابل للمتدرب ما دامت فترة التدريب لا تزيد على شهرين، وهو ما يدفع كثيرين منهم إلى حصر مدة التدريب في شركاتهم بفترة تقل عن شهرين بيوم واحد أحياناً.

قدرة المنظمات المحلية اضعف بكثير من مواجهة كارثة اللجوء الحالية

مخيم ام راكوبة سبقت له استضافة موجات لجوء من اثيوبيا واريتريا

عدد المتدربين ارتفع من 600 الف عام 2008 إلى نحو 800 الف حالياً

يُستخدم المتدربون بدلاً من دفع راتب وظيفة كاملة بعقد عمل